

# قمع وتنكيل بأهالي المناطق اليمينية الخاضعة للإخوان

## انتشار السجون السرية التابعة لحزب الإصلاح في محافظات تعز ومأرب وشبوة

خضوع المناطق اليمينية لسلطة الإخوان المسلمين لا يختلف لدى سكان تلك المناطق عن احتلال مناطقهم من قبل جماعة الحوثي، لجهة ما يتعرضون له من قمع وتنكيل وأبتران، وهو ما توثقه اليوم تقارير حقوقية وإعلامية بشأن الأوضاع السائدة في المناطق التي اجتاحتها قوات حزب الإصلاح الفرع اليمني لجماعة الإخوان.

عدن - وصف ناشطون حقوقيون وإعلاميون يمنيون الانتهاكات التي يمارسها الإخوان المسلمون في مناطق سيطرتهم في اليمن بحق معارضيه، بأنها تكرر لممارسات الميليشيات الحوثية في المحافظات التي تسيطر عليها.

ورصدت منظمات حقوقية تصاعد حدة الانتهاكات في محافظة شبوة بعد اجتياحها من قوات حزب الإصلاح فرع جماعة الإخوان في اليمن، وشرع الحزب في تطبيق منهج القمع وترهيب الخصوم وإدارة المناطق بقبضة أمنية. وتنوعت الجرائم التي ارتكبتها ميليشيات الإخوان في شبوة بين قتل المظاهرين بدم بارد وشن حملات اعتقال واسعة ونهب الممتلكات العامة والخاصة، وصولاً إلى تجريف مؤسسات الدولة والإقالة التعسفية للموظفين المنتخبين إلى تيارات سياسية أخرى واستبدالهم بعناصر موالية.

وتؤكد المصادر خلق جماعة الإخوان لإقتصاد مواز وقنوات مالية جديدة تعمل بالتوازي مع البنك المركزي اليمني وترصد التنظيم ماليًا وحجب الكثير من إيرادات الدولة وعدم توريدها إلى البنك المركزي الذي واجهت مطالبات برطه بالبنك المركزي في عدن من قبل محافظ البنك السابق حافظ معياد هوجوما إعلاميا حادا من قبل إعلام الإخوان في اليمن.

ويصف العديد من الناشطين والحقوقيين محافظات مأرب والجوف وتعز بأنها محافظات مغلقة على حزب الإصلاح، حيث يسيطر الإخوان على مفاصل مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، ويتعرض المنتخبون إلى التيارات السياسية الأخرى للإقصاء من الوظيفة العامة أو الاستخدام كواجهات لتنفيذ أجندة الحزب.

وتحدثت تقارير إعلامية وحقوقية عن تعرض صحافيين وناشطين على مواقع



من آثار حرب الإخوان على معارضيه في تعز

عمليات بيع الطاقة الكهربائية وتعطيل الشبكة الحكومية من أجل الأموال، وكذلك فرض الجبايات على الأسواق وخلال إطلاق التشكيلات العصابية المسلحة التي تتبع القيادات الإخوانية النافذة في تعز.

وتتراقف ممارسات إخوان اليمن مع حالة تغول منهجية في مؤسسات الأمن والجيش والسلطة المحلية وتشكيل الوحدات المسلحة خارج إطار القانون ثم شرعنة وجودها عبر تكوين وحدات والوية عسكرية مستحدثة وضم العناصر الإخوانية إليها دون غيرهم، وتلقي أموال من جهات إقليمية من بينها قطر للتوسع نحو المحافظات الجنوبية.

على محافظة تعز من قبل التنظيم، وكشفت تقارير إعلامية سبق أن نُشرت بعضها في صحيفة "العرب" عن تورط قيادات إخوانية بشكل مباشر في سلسلة الاعتقالات التي كان آخرها اغتيال العميد عدنان الحصادي قائد اللواء 35 مدرع بتعز، من خلال تجنيد بعض الغربيين منه وتوزيع الأموال عليهم.

وشهدت تعز موجة من عمليات النهب المنظمة التي تقوم بها عناصر تابعة للإخوان، تعمل على إرهاب المدنيين ونهب الممتلكات العامة والخاصة وفرض جبايات وممارسة أعمال التهريب في داخل الأحياء السكنية.

وكشفت "العرب" في تقارير سابقة عن تورط قيادات إخوانية بارزة في

ويقول مراقبون إن ما يصل إلى وسائل الإعلام ويتم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي حول الممارسات والانتهاكات التي يمارسها إخوان اليمن في مناطق سيطرتهم تعتبر رأس جبل الجليد حيث يتم إخفاء الكثير من القضايا وحجبها عن وسائل الإعلام.

وتتربع محافظة تعز بجنوب غرب اليمن على رأس قائمة الانتهاكات الإخوانية بحق معارضين سياسيين، حيث تنتشر الفصائل والجماعات المسلحة التي تدار من قبل الجهاز الأمني للإخوان والذي يقوم بتنفيذ عمليات اغتيال وتصفية للمعارضين لمشروع الإخوان أو القادة العسكريين الذين يعيقون برنامج إحكام السيطرة

التواصل الاجتماعي للخطف والإخفاء أو الملاحقات والقضايا الكيدية في مارب نتيجة انتقادهم أداء المؤسسات الأمنية في المحافظة أو قيادات في الجيش، أو الإشارة إلى قضايا فساد مالي وإداري وتغول سياسي.

وتشير التقارير إلى انتشار السجون السرية التي لا تتبع وزارة الداخلية في محافظات تعز ومأرب وشبوة، حيث يتم الإشراف على تلك السجون من قبل عناصر أمنية في الجهاز السري لجماعة الإخوان أو قيادات قبلية وأمنية نافذة، كما تعرض معتقلون سابقون للتعذيب وسوء المعاملة في تلك السجون، الأمر الذي تسبب في وفاة بعضهم وفقا لتقارير حقوقية وإعلامية.

## الصدر يعلن حل القبعات الزرق

بغداد - أعلن رجل الدين الشيعي العراقي مقتدى الصدر، الثلاثاء، عن حل الميليشيا "القبعات الزرق" التي أنشأها حديثا بهدف مواجهة المظاهرين والمعتصمين، وتورطت في قتل أعداد من هؤلاء الأمر الذي الحق ضررا فادحا لسمعة الصدر "كداعية للإصلاح ومنحاز للشارع ضد النظام"، وفق ما روجحه لنفسه طيلة سنوات.

وكتب الصدر في تغريدة نشرها على حسابه في تويتر "أعلن حل القبعات الزرق ولا أرضى بتواجد التيار (الصدر) بعوانه في المظاهرات إلا إذا اندمج وصار منهم (المحتجين) من دون التصريح بانتمائه".

وانضم التيار الصدري بأمر من زعيمه، لأشهر، إلى موجة الاحتجاجات غير المسبوبة الجارية في العراق منذ أكتوبر الماضي وسجل حضوره إلى جانب المحتجين في ساحات الاعتصام والظاهر بمدن جنوب ووسط العراق، إلا أن الصدر انقلب فجأة على المظاهرين وسحب أنصاره من الساحات وانضم إلى القوات الأمنية في قمعهم باستخدام ذراع جديدة أنشأها للغرض تحت مسمى القبعات الزرق.

وشررت مصادر عراقية ما أقدم عليه زعيم التيار الصدري بسعيه إلى تسلم زعامة العراق بتقديم نفسه لإيران المعنية بتواصل حكم اتباعها في البلاد، باعتباره الأقدر على إنقاذ النظام من ورطته وحمايته من خطر السقوط عبر إنهاء الانتفاضة الشعبية المتواصلة منذ أكثر من أربعة أشهر، لكن تبين له خطاه الفادح الذي كلفه خسارة الشارع دون أن يتمكن من إنهاء الانتفاضة وبالتالي إخراج النظام من مأزقه.

وأصبح رجل الدين الذي كان يعرض نفسه "تصيرا للفقراء والمظلومين" هدفا ليشعارات المظاهرين وهتافاتهم ضده، ويفسر ذلك إقدامه على حل ميليشيا القبعات الزرق.

مستقلة تكلف تشكيل الحكومة المقبلة، كما أمهلوا السلطات ومن ضمنها مفوضية الانتخابات والقضاء أسبوعا واحدا للإعلان عن الألية التي سيتم بها إجراء الاستفتاء المطلوب. وأضاف النائب عن تيار الحكمة "هناك اجتماعات متكررة لرئيس الوزراء المكلف مع قادة القوى السياسية والنواب الذين وقّعوا له للتوصل إلى شخصيات يمكن أن تشكل الكابينة الحكومية".

علي العبودي  
يقترح إغراء المظاهرين  
بمنصب وزاري لإشعارهم  
بنشوة الانتصار

وتابع "نفضل أن تكون ثقافة نحن هي السائدة وتغيب ثقافة الأنا كي نتنقل بالبلد إلى الأمام، ونوصل رسالة إلى الجمهور بأن ما حصل من تغيير هو بفضل الضغوط التي فرضتها المظاهرات على الكتل السياسية، ولنشعر المظاهرين بأن تظاهراتهم كانت لها قيمة".

ونصح بإغراء المحتجين بمنصب وزاري قائلا "لا ضير في اختيار أحد الكوادر المهنية ممن يمثلون ساحات الظاهر ضمن التشكيلة الحكومية، لأن مثل هذه الرسائل تشعرهم بنشوة الانتصار".

لكن العبودي اقترح الإبقاء على وزراء من حكومة عبدالمهدي ضمن تشكيلة حكومة علاوي المرتقبة ناصحا رئيس الوزراء المكلف بأن "ياخذ بعين الاعتبار الوزراء الجديدين الذين عملوا بشكل صحيح في وزاراتهم وإمكانية إبقائهم في مناصبهم وذلك أفضل من استبدالهم بشخصيات جديدة يمكن أن تضع سنة كاملة للبدء من جديد".

جهات سياسية، وخصوصا من الفصائل الشيعية المسلحة.

وبحسب متابعين للشأن العراقي، فإن هذا التهديد لا يعكس حرصا على استقلالية الحكومة، بقدر ما يعكس مخاوف لدى الصدر من نهاب السلطة مجددا لخصومه من قادة الأحزاب والميليشيات الشيعية الذين نجحوا في تهميشه على مدى السبع عشرة سنة الماضية وظل يحوض ضدهم صراعا شرسا وصل حد الضدام المسلح ضد رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الذي استخدم سنة 2008 سلاح الدولة في ضرب وتفكيك ميليشيا جيش المهدي تمرد على سلطة المالكي زعيم حزب الدعوة الإسلامية.

وقال العبودي في تصريحات صحافية هناك نوابا سلمية لبعض القوى السياسية في منح رئيس الوزراء المكلف مساحة واسعة من العمل وعدم تبني الثقافات التي فيها نوع من الشيطنة كان يكون الوزير لك والوزارة لنا".

ويشير النائب بذلك إلى تكتيك اعتمده الأحزاب السياسية للإيهام باستقلالية حكومة رئيس الوزراء المستقيل عبدالمهدي، ويتمثل في عدم المطالبة بمنصب الوزير في مقابل الإكتفاء بالحصول على مناصب المستشارين والمدراء العامين، الذي يتولون بشكل عملي إدارة الوزارة وتوجيهها نحو ما يخدم أحزابهم سياسيا وماديا.

ورغم ذلك لم تصمد حكومة عبدالمهدي في وجه الشارع الغاضب الذي ضغط عليها بقوة وتمكن من إسقاطها، ويطلب بحكومة بديلة تكون مستقلة بالكامل وبشكل فعلي.

وصعد المحتجون مؤخرا من حراكهم في مدن وسط وجنوب العراق، وطالبوا بإجراء استفتاء شعبي لاختيار شخصية

وقيل لدى تكليف علاوي من قبل رئيس الجمهورية برهم صالح تشكيل حكومة جديدة إنه مستقل ونظيف اليد، لكن الشارع رفضه بقوة باعتبار أنه مدعوم بشكل غير مباشر من قبل الكتلتين الأكبر في البرلمان العراقي؛ سائرون التي يرعاها الزعيم الشيعي مقتدى الصدر والفتح التي يزعمها قائد ميليشيا بدر هادي العامري المقرب من إيران، إضافة إلى أن له تجربة وزارية سابقة ضمن حكومة نوري المالكي التي شغل فيها منصب وزير للاتصالات.

وهذا التيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر، قبل أيام، محمد علاوي بـ"إسقاطه" خلال ثلاثة أيام في حال أقدم على توزير أشخاص ينتمون إلى

وتمسك الأحزاب الشيعية الكبرى الموزية من إيران بزمام الدولة العراقية وتتحكم بقراراتها وتتصرف بقراراتها. ورغم تعثر تجربة الحكم التي تقودها تلك الأحزاب وفشلها التربيع اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، فإن من المستبعد أن تفرط في الحكم وما يدره من منافع مادية وما يوفره من حصانة ضد المحاسبة، خصوصا وأن قادة كبار في تلك الأحزاب تولوا مناصب رفيعة في الدولة ومتهمون بإهدار مئات المليارات من الدولارات.

ولا يخرج اختيار محمد علاوي لتشكيل حكومة جديدة عن صراع الأحزاب الشيعية على السلطة، رغم محاولة التخفي وراء الاستقلالية الوهمية لرئيس الوزراء المكلف.

بغداد - تروج الأحزاب الشيعية القادة للعملية السياسية في العراق لـ"استقلالية" رئيس الوزراء المكلف محمد توفيق علاوي و"حزبه الثامنة" في اختيار أعضاء حكومته، على أمل تخفيف الرضا الشعبي له والمتجسد في تصعيد المحتجين لحراكهم للمطالبة باختيار شخصية مستقلة لتشكيل حكومة جديدة خلفا لحكومة رئيس الوزراء المستقيل عادل عبدالمهدي.

وقال علي العبودي النائب بالبرلمان العراقي عن تيار الحكمة بزعمه عمار الحكيم، إن عدة قوى سياسية منحت علاوي ضوءا أخضر يكفل له حرية اختيار وزرائه باستقلالية ومن دون ضغوط حزبية.



رفض تجريب المجر